

دراسات نقدية ٣

إعداد الباحثة: رباب عبدالله الرحيلي

بإشراف الدكتورة: هبة محمد



التكليف الثالث

المسؤولية الجنائية عن جرائم غسل الأموال باستخدام العملات الافتراضية



في عام ٢٠٢٥، نوقشت أطروحة دكتوراه في كلية القانون بجامعة قطر بعنوان "المسؤولية الجنائية عن جرائم غسل الأموال باستخدام العملات الافتراضية" للباحث علي راشد العجمي. تعد من الدراسات الحديثة التي تتناول التحديات القانونية المرتبطة بالعملات الرقمية. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي لفهم تطور جريمة غسل الأموال التقليدية إلى أشكال أكثر تعقيداً باستخدام العملات الافتراضية. كما قامت بمقارنة الأطر القانونية التقليدية مع تلك الحديثة الموجهة لمكافحة غسل الأموال في سياق العملات الرقمية.

Chapter
01

المنهجية والأساليب الإحصائية في الدراسة

تركز الدراسة على التحديات التي تشكلها العملات الافتراضية في سياق غسل الأموال، وبينما لا يتم تقديم تفاصيل محددة حول المنهجية والأساليب الإحصائية بشكل صريح في السياقات، يمكننا استنتاج بعض الجوانب بناءً على النهج العام الموصوف.

**** النهج التحليلي:** تتبنى الأطروحة نهجًا تحليليًا لدراسة كيفية تطور جرائم غسل الأموال التقليدية مع إدخال العملات الافتراضية. يشير هذا إلى منهجية نوعية من المحتمل أن تتضمن مراجعة الأدبيات الموجودة والأطر القانونية ودراسات الحالة لفهم تعقيدات القضية.

تحليل مقارنة: يقارن البحث الأطر القانونية التقليدية مع الأطر الحديثة المصممة لمكافحة غسل الأموال. هذه الطريقة المقارنة مناسبة لتحديد الثغرات في التشريعات الحالية وفهم مدى قدرة القوانين الحالية على التكيف مع التحديات الجديدة التي تفرضها العملات الافتراضية.

التركيز على التشريعات القطرية: تسلط الدراسة الضوء بشكل خاص على التشريعات القطرية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال. يشير هذا التركيز المحلي إلى أن البحث قد يتضمن منهجية دراسة الحالة، وهي فعالة للتحليل المتعمق لأطر قانونية محددة وفعاليتها في مواجهة تحديات العملات الافتراضية.

**** تحديات اللامركزية ****: تناقش الأطروحة الطبيعة اللامركزية للعملات الافتراضية والصعوبات التي يشكلها ذلك لتتبع المعاملات المشبوهة. يشير هذا الجانب إلى أن الدراسة قد تتضمن إطارًا نظريًا يتضمن مفاهيم من الاقتصاد والقانون، وهو مناسب لمعالجة الطبيعة متعددة الأوجه للمشكلة.

نقص الأساليب الإحصائية: لا تذكر السياقات أي طرق إحصائية محددة مستخدمة في الدراسة. قد يشير هذا الغياب إلى أن البحث يعتمد أكثر على التحليل النوعي بدلاً من البيانات الكمية، والتي يمكن أن تكون مناسبة بالنظر إلى الطبيعة الاستكشافية للموضوع. ومع ذلك، فإن دمج الأساليب الإحصائية يمكن أن يعزز متانة النتائج، خاصة إذا كانت البيانات التجريبية حول حالات غسل الأموال التي تنطوي على عمالات افتراضية متاحة.

وخلاصة القول، يبدو أن المنهجية نوعية وتحليلية في المقام الأول، وتركز على النهج المقارنة ودراسات الحالة. في حين أن هذه الأساليب مناسبة لاستكشاف الآثار القانونية للعمليات الافتراضية، فإن الافتقار إلى الأساليب الإحصائية قد يحد من القدرة على تعميم النتائج عبر سياقات أوسع. ستوفر المزيد من التفاصيل حول منهجيات محددة تقييماً أوضح لمدى ملاءمتها لأهداف البحث.



Chapter

01

الخلاصة

رابط الرسالة

chrome-
extension://efaidnbmnnnibpcajpcgclefindmkaj/https://qspace.
qu.edu.qa/bitstream/handle/10576/62777/%d8%b9%d9%84%
d9%8a%20%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%ac%d9%85%d9%8a
%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b3%d8%ae%d8%a9%20%d8%a
7%d9%84%d9%85%d9%82%d8%a8%d9%88%d9%84%d8%a9%
20%d9%84%d9%84%d8%b1%d8%b3%d8%a7%d9%84%d8%a9
%d9%85%d9%83%d8%aa%d8%a8%20%d8%a7%d9%84%d8%af
%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa%20%d8%a7%d9%8
4%d8%b9%d9%84%d9%8a%d8%a7.pdf?sequence=1&isAllowe
d=y



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

